Sciences & Technologie **D** – **N°25**, Juin (2007), pp.97-107

دراسة ميدانية حـول
المجالات الجبلية المهمشة في الجزائر: حالة إقليم القـــل.

Reçu le 27/05/2006– Accepté le 07/02/2007

طمين رشيد

قسم الهندسة المعمارية و التعمير
جامعة منتوري
قسنطينة

Résumé

La crise politique qui a secoué le pays durant plus d'une décennie a laissé des effets néfastes sur la société; ses effets ont touché presque tous les domaines. Et vu que l'espace est le support sur lequel se sont déroulés les évènements avec des influences réciproques, nous essayons à partir d'une étude de terrain réalisée sur un espace montagnard marginalisé; en l'occurrence le massif de Collo de faire la lumière sur certaines réalités relatives à la crise et ses retombées, en s'appuyant sur les éléments de l'espace comme moyens d'investigation. Cet article vient au moment où le pays s'est engagé dans un processus de réconciliation nationale; il s'inscrit dans un cadre de débat scientifique serein et bénéfique loin de la démagogie et des débats politiques stériles qui n'aboutissent généralement à aucune conclusion concrète et objectives. Les études et recherches scientifiques spécialisés de ce genre peuvent mettre en exergue la gravité des retombées issues de cette crise et nous aider à tirer les leçons.

Mots clés:, habitat, espaces montagnards, espaces marginalisés, espace et politique, espace et crises, Collo - Algérie

Abstract

The political crisis which rocked Algeria for more than a decade has had many undesirable effects in almost all areas of society. And since space has been the arena in which events, with mutual influence, have taken place, we attempt through a survey carried out in the isolated mountainous area of Collo, Algeria, to show certain realities of the crisis and its consequences, using the elements of space as means of investigation. This article comes at a propitious time as the the country is in the midst of a process of national reconcilition; it belongs in a framework of calm and beneficial scientific debate, far from any demagogy or sterile political discussion which rarely lead on to any objective understanding. Such a specialized scientific research as this serves to highlight the seroius consequences of the crisis and helps us to learn valuable lessons.

Keywords: space and political, space and crisis, isolated mountainous area ,Collo- Algeria.

ملخص

إن الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد لأكثر من عشرية خلفت آثارا سلبية كبيرة على المجتمع، و هذه الآثار مست تقريبا كل الميادين. و كون المجال هو الأرضية التي تجري عليها الأحداث حيث يؤثر فيها و تؤثر فيه، سنحاول من خلال هذه الدراسة الميدانية لمنطقة جبلية مهمشة و هي إقليم القل الوقوف على بعض الحقائق المتعلقة بآثار الأزمة و تداعياتها معتمدين على عناصر المجال في توضيح ذلك. يأتي هذا المقال في الوقت الذي انخرطت فيه البلاد في مسعى للمصالحة الوطنية؛ و هو يندرج في إطار نقاش علمي هادئ و مفيد بعيدا عن الديماغوجية و النقاشات السياسية العقيمة التي لا تؤدي إلى أي نتيجة ملموسة و موضوعية.

إن الدراسات و الأبحاث العلمية المتخصصة من هذا النوع التي تتناول مختلف جوانب هذه الأزمة بإمكانها توضيح الأبعاد الخطيرة المترتبة عنها و مساعدتنا في استخلاص الدروس.

الكلمات المفتاحية: السكن - المجالات الجبلية - المجالات المهمشة
المجال و السياسة – المجال و الأزمات - القل - الجزائر

من المعلوم أن المجال هو الأرضية التي تجرى عليها الأحداث و يسجل تاريخ المجتمع[1] و بالتالي سيكون خير شاهد على ما خلفته أحداث السنوات الأخيرة من آثار.فإذا كانت الأزمة بصفةعامة قد تركت على المستوى الوطني عددا كبيرا من القتلى و الجرحى و خسائر مادية مهمة و آثارا نفسية و اجتماعية يصعب حصرها فإن تأثيرها على المجالات الجبلية المهمشة كان أكبر و إقليم القل هو واحد منها حيث شهد أحداث عنف كبيرة بسبب تمركز الجماعات المسلحة فيه لكونه من الناحية الطبيعية يوفر ظروفا ملائمة تتمثل في العزلة و وعورة التضاريس و كثافة الغابات مما جعله يلعب دور ملجأ؛ و للتذكير فقد لعب هذا الدور إبان الثورة التحريرية حيث كان منطقة محرمة.

© Université Mentouri Constantine, Algérie, 2007.

يعرف إقليم القل عادة بكتلة القل « massif de Collo » للتعبير عن وسط جبلي متجانس في الخصائص و الإمكانيات[2] مقارنة مع أقاليم أخرى هذا من الناحية الفيزيائية أو الطبيعية، أما من الناحية التاريخية و الإدارية فيشمل ما كان يعرف ببلدية القل المختلطة التي أصبحت في عهد الاستقلال دائرة تؤطر كل هذا المجال قبل أن تقسم بعد ذلك لتشمل 6 دوائر و14 بلدية، و نظرا لارتباط مختلف الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالوظيفة الإدارية فقد أدى ذلك إلى بروز المنطقة كوحدة متجانسة و متميزة عن المناطق الأخرى.

نحاول في هذا المقال تسليط الضوء على الوضع الذي كان قائما في الإقليم قبل الأحداث الأمنية ثم ما نتج عنها على مختلف الأصعدة معتمدين في ذلك على نتائج التحقيقات الميدانية التي قمنا بها سنة 2003 و التي مست عينة شملت مختلف الأوساط الجغرافية (مرتفعات/ منخفضات، مناطق ساحلية/ مناطق داخلية، مناطق منفتحة/ مناطق معزولة) ، كما شملت مختلف الأوساط الإدارية (مقار دوائر، مقار بلديات، تجمعات ثانوية، مناطق مبعثرة). و ضمت العينة 300 أسرة و 2426 شخصا.

كما اعتمدنا على المعطيات التي حصلنا عليها من الإدارات و المصالح المختصة كمديرية التخطيط و التهيئة الجهوية (D.P.A.T) و الديوان الوطني لأشغال الغابات (O.N.T.F) بالإضافة إلى نتائج الإحصاء العام للسكان و السكن لمختلف الفترات و الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S)، و كذلك الدراسات التي قامت بها الوكالة الوطنية للتهيئة الجهوية (A.N.A.T).

لقد بينت نتائج التحقيقات الميدانية التي قمنا بها و كذلك مختلف المعطيات مدى خطورة انعكاسات هذه الأزمة على المجالات الجبلية المهمشة؛ حيث لاحظنا تميز هذه الفترة عن سابقاتها في كثير من النواحي.

يشمل المقال على جزأين؛ جزء أول يتناول التعريف بإقليم القل من حيث الموقع و الخصائص الطبيعية و السكانية و الاقتصادية و جزء ثاني يتناول تداعيات الأزمة على مختلف الأصعدة؛ الديموغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية و البيئية، ثم في الختام خلاصة النتائج.

2. <u>التعريف بإقليم القل:</u>

1.2. <u>الموقع الجغرافي و الإداري</u>: موقع معزول

يقع إقليم القل شمال شرق الجزائر، يطل على البحر الأبيض المتوسط إداريا يتبع إقليم القل ولاية سكيكدة؛ يقع في أقصى جهتها الغربية، يحده من الشمال: البحر، من الشرق و الجنوب الشرقي: بلديات عين زويت، بوشطاطة، سيدي مزغيش و بني والبان التابعة جميعها لولاية سكيكدة، من الغرب و الجنوب الغربي: ولاية جيجل.

يضم الإقليم محل الدراسة أربعة عشر (14) بلدية هي: القل، بني زيد، الشرايع، أولاد عطية، وادي الزهور، خناق بابوت، الزيتونة، قنواع، تمالوس، بين الويدان، الولجة بو البلوط، عين قشرة، أم الطوب (شكل رقم 1).

شكل <u>رقم</u> 1 : موقع إقليم القل

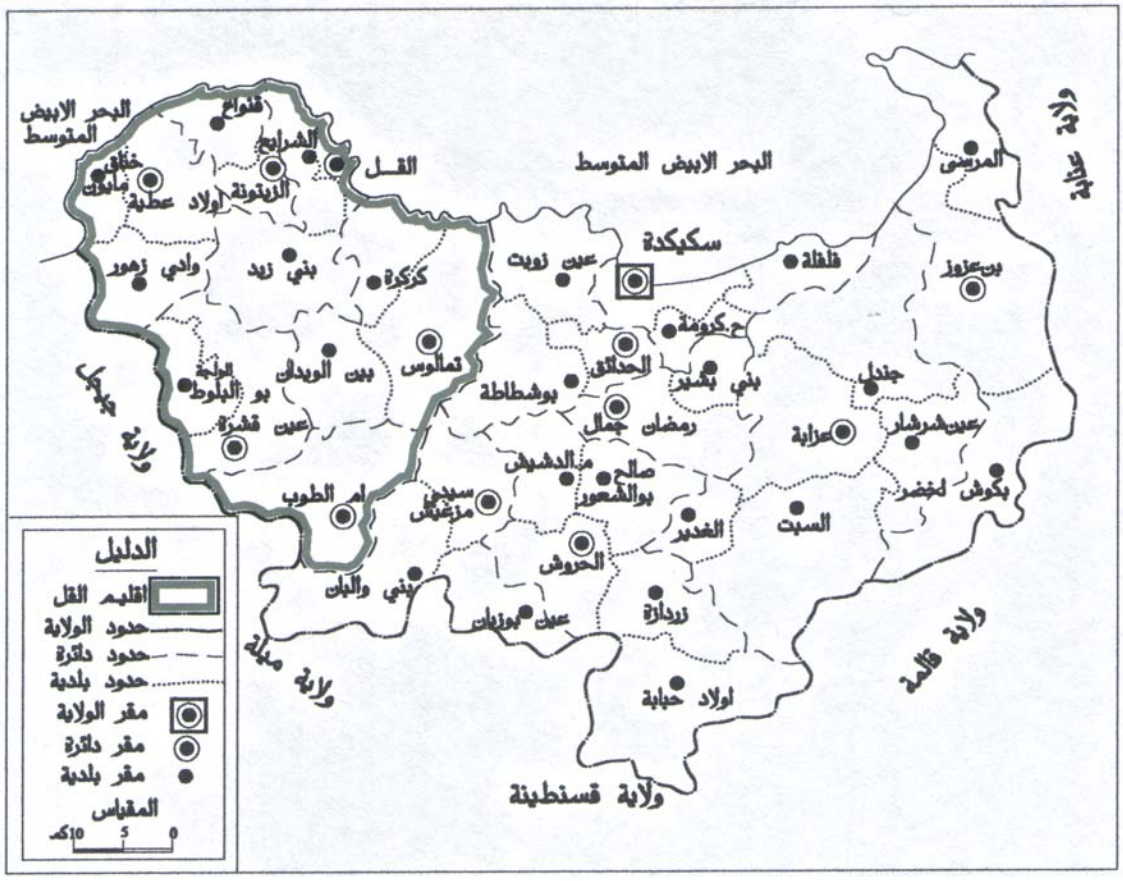

<u>المصدر</u> : إنجاز المؤلف بالاعتماد على مخطط تهيئة ولاية سكيكدة ، تقرير رقم III ، الوكالة الوطنية للتهيئة الجهوية (A.N.A.T).

2.2. الخصائص الفيزيائية و التضاريسية: تضاريس وعرة

تشغل منطقة الدراسة مساحة 1331.00 كلم^2 و هي تتميز بالانحدارات الشديدة؛ أكثر من 3/4 المساحة الإجمالية يزيد معدل انحدارها عن 20 %. أما معدل الارتفاع فيناهز 600 متر و أعلى نقطة بالمنطقة تقع بجبل القوفي و تصل 1181 م.
إن وعورة المنطقة ناتجة عن الانحدارات الشديدة و ليس عن الارتفاعات القصوى مما خلق مسالك وعرة (شكل رقم 2).

هذه الغابات الكثيفة تلعب عدة أدوار إيكولوجية و اقتصادية، و من الأدوار الإيكولوجية تعمل على تثبيت التربة و حمايتها من الانجراف و التعرية بسبب الانحدارات الشديدة و غزارة الأمطار التي تساعد على ذلك. من الناحية الاقتصادية تعتبر الغابات الموجودة في المنطقة ذات منفعة اقتصادية كبيرة لأنها تشمل على أصناف مهمة مثل: الفلين، الزان، الصنوبر البحري و الكليتوس.

شكل رقم 2 : عناصر مجال إقليم القل

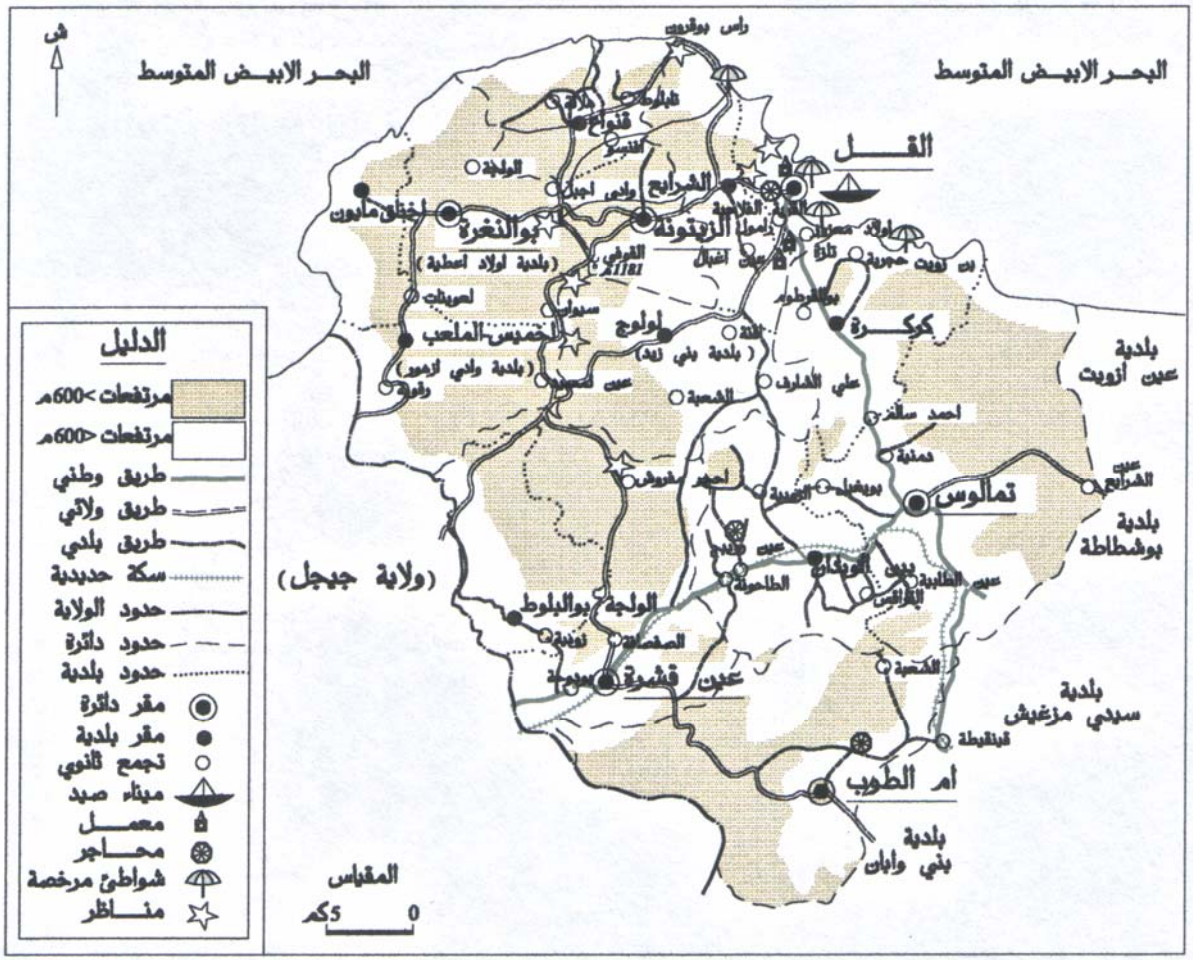

المصدر : إنجاز المؤلف بالاعتماد على ؛
1- تحقيق ميداني شخصي سنة 2003.
2- الخريطة الطبوغرافية مقياس 1/200 000 لقسنطينة رقم NJ-32-I المنجزة سنة 1963.
3- الخريطة السياحية لشمال شرق الجزائر مقياس 1/500 000 – إنجاز المعهد الوطني للخرائط- الجزائر 09/1987.

3.2. الغابة: غابات ؛

زادت من وعورة المنطقة كثافة الغابات التي ساعدها في النمو تساقط الأمطار الغزيرة؛ حيث يعتبر معدل التساقط في المنطقة من أعلى المعدلات على المستوى الوطنى (يصل إلى أكثر من 1000 ملم سنويا و قد يصل إلى 1700 ملم)[3] .

تشغل هذه الغابات مساحة قدرها 80393 هكتارا أي ما يعادل 60.40 % من مساحة الإقليم بالإضافة إلى الأحراش التي تشغل 12.32 % من مساحة الإقليم، بينما لا تشغل الغابات في باقي مناطق الولاية سوى 17.44 % (جدول رقم 1).

			عمران+ مختلف الصناعات	فلاحة	غابات	أحراش	أخرى	المجموع
إقليم القل (*)		عدد	4486	15653	80393	16411	16157	133100
		%	3.37	11.76	60.40	12.33	12.14	100
باقي الولاية (* *)	بلدية سكيكدة	عدد	1279	2209	785	1178	186	5637
		%	22.69	39.19	13.93	20.90	3.30	100
	باقي البلديات	عدد	6824	148706	47984	47611	23938	275063
		%	2.48	54.06	17.44	17.31	8.70	100
	المجموع	عدد	8103	150915	48769	48789	24124	280700
		%	2.89	53.76	17.37	17.38	8.59	100
مجموع الولايـــة		عدد	12589	166568	129162	65200	40281	413800
		%	3.04	40.25	31.21	15.76	9.73	100

المصدر: **(*)** D.P.A.T- Skikda Recueil statistique - 2003 بتصرف
(**) A.N.A.T- P.A.W de skikda- Rapport n°1- 1991 بتصرف.

4.2. <u>طرق المواصلات و النقل</u>: عوامل مدعمة للعزلة

يبلغ طول شبكة الطرق بالإقليم 999.3 كلم بالإضافة إلى سكة حديدية يبلغ طولها حوالي 12.85 كلم، و تتميز الطرق بأن أغلبها ذات دور محلي؛ حيث لا تشكل الطرق الوطنية سوى 68.7 كلم أي 6.87 % فقط من مجموع الطرق في الإقليم و 20.94 % من مجموع الطرق الوطنية في الولاية مقابل16.31% و 79.05 على التوالي للطرق الوطنية في باقي الولاية؛ كما أن هذا لا يتناسب مع حجم السكان و مساحة الإقليم؛ حيث يشكل سكان الإقليم 30.98 % من مجموع سكان الولاية و المساحة 32.16 %.أضف إلى ذلك أن الطرق الوطنية في الإقليم غير نافذة في عمق الإقليم بل تمر بالجهة الجنوبية و يصل أقصى نفاذها مدينة القل و كذلك السكة الحديدية التي تمر هي أيضا جنوب الإقليم؛ فالتضاريس الوعرة صعبت من تطوير الطرق و بالتالي صعبت من المواصلات داخل الإقليم و بينه و بين المناطق و الأقاليم الأخرى. و لو نأخذ النقل الجماعي كمؤشر لحالة النقل نجد أن الإقليم يتوفر على 4784 مقعد يستعملهم 19205 مسافر أي بمعدل 1.78 مقعد لكل 10 مسافرين مقابل 3.85 مقاعد لكل 10 مسافرين في باقي الولاية. و لو نأخذ كمؤشر حركة السكان أي نسبة المسافرين إلى مجموع عدد السكان نحصل على 7.14 % في الإقليم مقابل 29.57 % في باقي الولاية؛ و هذا يعني أن الإقليم يواجه صعوبات في النقل بالمقارنة مع باقي الولاية (جدول رقم 2).

جدول رقم 2 : حالة الطرق و المواصلات (*)

		طول الطرق (كلم)		النقل الجماعي		عدد السكان	مقعد / 10 أشخاص	نسبة المسافرين لمجموع السكان (%)
		الوطنية	مجموع الطرق	عدد المقاعد	عدد المسافرين			
إقليم القل	عدد	68.7	999.3	4784	19205	268960	1.78	7.14
	%	6.87	38.60	16.68	9.46	30.20		
باقي الولاية	عدد	259.26	1589.27	23904	183847	621698	3.85	29.57
	%	16.31	61.40	83.32	90.54	69.80		
مجموع الولاية	عدد	327.96	2588.57	28688	203052	890658	3.22	22.80
	%	12.67	100	100	100	100		

(*) المصدر:1991 -P.A.W de skikda- Rapport n°1- Idem A.N.A.T بتصرف

5.2. <u>السكان</u>: كثافة سكانية عالية متمركزة بالمناطق الريفية

بلغ عدد سكان الإقليم قبل اندلاع الأزمة 192879 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان و السكن لسنة 1987 أي ما يعادل30.98 % من مجموع سكان الولاية الذي بلغ آنذاك 622510 نسمة.
بلغت كثافة السكان في الإقليم 145 نسمة/ كلم^2 مقابل 109 نسمة/ كلم^2 في باقي بلديات الولاية من غير سكيكدة. كما أن 42.39 % من سكان الإقليم يعطينا كثافة عالية نسبيا في الإقليم بالمقارنة مع باقي بلديات الولاية:64 نسمة/ كلم^2 مقابل 49 نسمة/ كلم^2.
و إذا ربطنا بين كثافة السكان في الوسط الريفي بالإقليم مع كثافة الغابة و قارنا ذلك بباقي الولاية تتضح لنا حقيقة أخرى و هي أن الغابة بإقليم القل تقع تحت ضغط ديموغرافي كبير (جدول رقم 3).

يتمركزون في المناطق الريفية مقابل 30.93% في باقي الولاية ، و هذا

جدول رقم 3 : كثافة السكان

المناطق			المساحة (كلم^2)[8]		السكان سنة 1987[9]					الكثافة نسمة/ كلم^2 (8/3)	الكثافة نسمة/ كلم^2 (7/2)
			المجال العمراني (1)	المجال الريفي (2)	المجموع (3)	مقار البلديات (4)	التجمعات الثانوية (5)	مجموع التجمعات العمرانية(6)	المناطق المبعثرة (7)	المجموع (8)		
إقليم القل		عدد	44.86	1286.1	1331	74296	36811	111107	81772	192879	145	64
		%	3.37	96.63	100	38.52	19.09	57.60	42.40	100		
باقي الولاية	بلدية سكيكدة	عدد	12.79	43.58	56.37	121495	7252	128747	2133	130880	2322	49
		%	22.69	77.31	100	92.83	5.54	98.37	1.63	100		
	باقي البلديات	عدد	68.24	2682.4	2751	124535	43424	167959	130792	298751	109	49
		%	2.48	97.52	100	41.69	14.54	56.22	43.78	100		
	المجموع	عدد	81.03	2726	2807	246030	50676	296706	132925	429631	153	49
		%	2.89	97.11	100	57.27	11.80	69.06	30.94	100		
مجموع الولاية		عدد	125.9	4012.1	4138	320326	87487	407813	214697	622510	150	54
		%	3.04	96.96	100	51.46	14.05	65.51	34.49	100		

6.2. الاقتصاد: وضع اقتصادي صعب

إن فرص العمل في المنطقة تعتبر محدودة، كما أن الوضع الاقتصادي بصفة عامة ليس على ما يرام؛ فنسبة المشتغلين داخل الإقليم لا يتعدى 14.14 % مقابل 17.40 % في الولاية و 18.30 % على المستوى الوطني[4].
يرتكز اقتصاد المنطقة على عنصرين أساسيين: البحر و الغابة وما يرتبط بهما من صناعة بالإضافة إلى الفلاحة و بعض المحاجر.

1.6.2. اقتصاد البحر:
يبلغ طول الشريط البحري حوالي 75 كلم و هو يوفر إمكانيتين للاقتصاد؛ الصيد و السياحة؛ يعتمد الصيد على 105 وحدة صيد[5] بالإضافة إلى معمل واحد لتصبير السردين يوظف 205 عامل [6]. أما السياحة فهي مرتبطة بموسم الصيف و الاصطياف و يمكن حصر إمكانيات المنطقة السياحية في مجموعة شواطئ مرخصة يبلغ طولها 7000 متر بالإضافة إلى
عدة مناظر طبيعية خلابة يبلغ عددها 7 منتشرة في مختلف المناطق الساحلية و غيرها. أما التجهيزات المرتبطة بالسياحة فتتمثل في بعض الفنادق منها فندق واحد مرتب يوفر 150 سرير و عدة فنادق غير مرتبة توفر 159 سرير يشغلون في المجموع 31 عامل بالإضافة إلى بعض مراكز العطل التي توفر 970 مكان (جدول رقم 4).

جدول رقم 4 : الإمكانيات السياحية (*).

		عدد الأسرة في الفنادق			الشواطئ المرخصة	مراكز العطل	المناظر
		المرتبة	الغير مرتبة	المجموع			
إقليم القل	عدد	150	159	309	7000	970	7
	%	25.42	9.78	13.94	38.82	24.74	53.85
باقي الولاية	عدد	440	1467	1907	11030	2950	6
	%	74.58	90.22	86.06	61.18	75.26	46.15
مجموع الولاية	عدد	590	1626	2216	18030	3920	13
	%	100	100	100	100	100	100

(*) المصدر: Idem D.P.A.T- Skikda - Recueil statistique- 2003

المنطقة و سكانها تضاف إلى الوضع الصعب الذي كانت تعيش فيه أصلا في

2.6.2. اقتصاد الغابة:
توفر الغابة إمكانيات للاستغلال تتمثل في الفلين و الخشب بأنواعه المختلفة، و يشتغل في قطاع الغابات حوالي 600 عامل يقومون بأعمال متنوعة، كما يوجد في المنطقة مصنعين واحد للفلين يشغل 270 عامل و الآخر للنجارة يشغل 350 عامل[7].

3.6.2. المحاجر:
توجد في المنطقة أربعة (4) محاجر تشغل 84 عامل[8]، و هي متواجدة في كل من بلديات القل و بين الويدان و أم الطوب.
و يمكن تقدير عدد العاملين في قطاعات الصناعة، السياحة، الصيد و الغابات بحوالي 2000 عامل دائم بالإضافة إلى عدد آخر من العمال الموسميين يعملون في معاصر الزيتون و غيرها.

4.6.2.الفلاحة:
يعتمد قطاع الفلاحة على مساحة قدرها 15653 هكتار أي حوالي 11.76 % فقط من مساحة الإقليم و هي في غالبيتها جبلية مقابل 17.37 % في باقي الولاية (الجدول رقم 1).

3. تداعيات الأزمة:
إن الظروف الطبيعية السالفة الذكر المتمثلة في موقع جغرافي متميز؛ محصور من جهة الشمال بالبحر، و وعورة التضاريس و كثافة الغطاء النباتي و أهميته، بالإضافة إلى العزلة التي تعرفها المنطقة في مجال طرق المواصلات جعل منها بعد انفجار الوضع الأمني ملجأ آمنا استغلته الجماعات المسلحة و بالتالي كان ساحة ساخنة للعمليات العسكرية التي ترتب عنها تداعيات كارثية على شتى الميادين. و يمكن حصر هذه التداعيات فيما يلي:

1.3.التداعيات الديموغرافية: هجرة متميزة
لا شك أن تأثير الأزمة على نسبة النمو الطبيعي للسكان أمر واضح و لا يحتاج إلى إثبات بسبب ارتفاع معدل الوفيات و هذا ينطبق على المنطقة كما ينطبق على مناطق أخرى من البلاد، لكن العامل الذي يمكن أن يميز إقليم القل عن المناطق الأخرى هو عامل الهجرة.
لأول وهلة يمكن أن يتبادر إلى الدهن أن المنطقة عرفت نزوحا كبيرا بسبب تمركز العمليات العسكرية بها لكن الإحصائيات و التحقيقات الميدانية بينت أن النزوح كان أقل مما كنا نتوقع؛ فرغم أن نسبة النمو بين 1987 و 1998 على مستوى الإقليم هي أقل مما هي في باقي الولاية؛ 1.9 % مقابل 2.24 % مما يعبر عن وجود هجرة خارج الإقليم، إلا أن هذه الوضعية تختلف حسب التشتت؛ ففي مقار البلديات كانت نسبة النمو في إقليم القل أكبر مما هي في باقي الولاية:3.57 % مقابل 3.16 %، بينما عرفت التجمعات الثانوية نسبة نمو أقل بالنسبة للولاية: 3.70 % مقابل 4.74 % . أما المناطق المبعثرة فكانت نسبة النمو فيها سلبية بصفة عامة سواء في إقليم القل أو في باقي الولاية مما يدل على أن هناك نزوح للسكان، لكن في إقليم القل كان النزوح أقل حدة:1.00- % في الإقليم مقابل 1.09- % في باقي الولاية، و هذا يعني أن هناك تشبث قوي للسكان بالمنطقة رغم ما وقع بها من أحداث خطيرة.
نستخلص مما سبق أن هناك بصفة عامة تمسك بالبقاء في المنطقة من طرف السكان و أن النزوح قد تم في أغلبه باتجاه مقار البلديات التي تعتبر أكثر أمنا و ليس باتجاه التجمعات الثانوية كما حدث في باقي الولاية (جدول رقم 5 + شكل (رقم 3)+(جدول 6).

جدول رقم 5 : تطور عدد السكان [12]

المناطق			1977	1987				1998			
			المجموع	مقار البلديات	التجمعات الثانوية	المناطق المبعثرة	المجموع	مقار البلديات	التجمعات الثانوية	المناطق المبعثرة	المجموع
إقليم القل		عدد	134025	74296	36811	81772	192879	109306	54947	73173	237426
		%	30.65	38.52	19.09	42.40	100	46.04	23.14	30.82	100
باقي الولاية	بلدية سكيكدة	عدد	108627	121495	7252	2133	130880	144389	10947	0	155336
		%	35.82	92.83	5.54	1.63	100	41.67	12.97	0	28.31
	باقي البلديات	عدد	194660	124535	43424	130792	298751	202103	73462	117828	393393
		%	64.18	41.69	14.54	43.78	100	58.33	87.03	100	71.69
	المجموع	عدد	303287	246030	50676	132925	429631	346492	84409	117828	548729
		%	69.35	57.27	11.80	30.94	100	63.14	15.38	21.47	100
مجموع الولاية		عدد	437312	320326	87487	214697	622510	455798	139356	191001	786155
		%	100	51.46	14.05	34.49	100	57.98	17.73	24.30	100

شكل رقم 3 : توزيع السكان حسب التشتت-1987 (*)

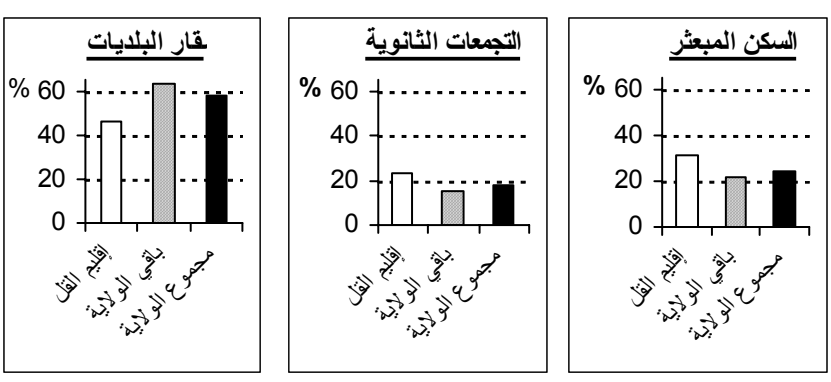

(*) رسم المؤلف بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 5.

جدول رقم 6 : معدل نسبة نمو السكان(*)

	معدل نسبة النمو السنوي				
	مقار البلديات	التجمعات الثانوية	المناطق المبعثرة	المجموع	
السنوات	98/1987	98/1987	98/1987	87/1977	98/1987
إقليم القل	3.57	3.70	-1.00	3.21	1.90
باقي الولاية	3.16	4.74	-1.09	3.54	2.24
مجموع الولاية	3.25	4.32	-1.05	3.59	2.14

(*) المصدر: حساب المؤلف بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم 5

من هم المهجرون.

يظهر من خلال نتائج التحقيق أن المهاجرين خلال الأزمة (بعد 1987) يتميزون بوضعية اقتصادية لا تختلف كثيرا عن باقي السكان؛ نسبة المشتغلين متقاربة. أما فيما يخص قطاعات النشاط التي ينتمون إليها فنجد ارتفاع محسوس قي نسبة المهاجرين في كل من فئتي التجارة و الصحة بالإضافة إلى المهن الغير محددة التي تشكل نسبة مهمة (22.7 %للمهاجرين بعد 1987 مقابل 17.7 %للمهاجرين قبل87)، و التي يمكن تفسيرها بتحفظ بعض المواطنين عن التصريح بمهنتهم لأسباب خاصة (جدول رقم 7).

الأصل الجغرافي للمهاجرين:

نلاحظ أن أكبر نسبة من العائلات المهاجرة بعد 1987 جاءت من نفس الأحياء و الدواوير و القرى التي كانت تسكنها وهي أهم من تلك النسبة المسجلة قبل 1987 كما أن نسبة النازحين إلى خارج بلدياتهم الأصلية زادت بعد 1987 عما كانت عليه قبل ذلك (الجدول 8 + شكل 4).

[*]م 7: النشاطات المهنية للمهاجرينجدول رق

		الإدارة و الأمن	نشاطات أخـرى	الفلاحة	التعليم	البناء و الأشغال العمومية	التجارة	مهاجر	الصحة	الصناعة	النقل	المجموع
مجموع المهاجرين بعد 1987	عدد	9	4	9	6	5	1	1	2	1	0	33
	%	27.27	12.12	27.27	18.18	15.15	3.03	3.03	6.06	3.03	0.00	100
باقي السكان	عدد	92	48	26	18	18	19	12	11	9	7	253
	%	36.36	18.97	10.28	7.11	7.11	7.51	4.74	4.35	3.56	2.77	100
المجموع العام	عدد	101	52	35	24	23	20	13	13	10	7	286
	%	35.31	18.18	12.24	8.39	8.04	6.99	4.55	4.55	3.50	2.45	100

تحقيق ميداني للكاتب (2003)[*]

[*]8: أماكن قدوم العائلات المهاجرةجدول رقم

		من نفس الحي، الدوار، القرية	من الدوار المجاور	من الدواوير الأخرى لنفس البلدية	من خارج البلدية و من نفس الولاية	من خارج الولاية	من خارج الوطن	غير مصرح به	المجموع
مجموع المهاجرين بعد 1987	عدد	0	12	11	3	0	1	5	32
	%	0	37.5	34.4	9.38	0	3.13	15.6	100
مجموع المهاجرين قبل 1987	عدد	196	95	23	1	1	0	32	348
	%	56.3	27.3	6.61	0.29	0.29	0	9.2	100
المجموع العام	عدد	196	107	34	4	1	1	37	380
	%	51.6	28.2	8.95	1.05	0.26	0.26	9.74	100

• تحقيق ميداني للكاتب (2003)المصدر

شكل رقم 4: الأصل الجغرافي للأسر المهاجرة (*)

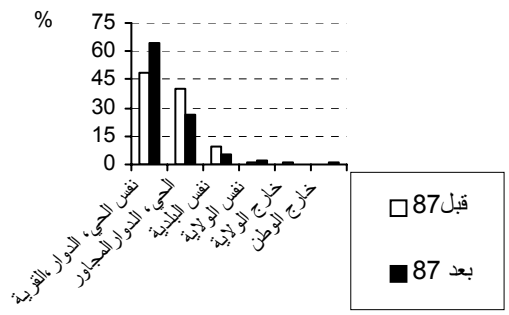

(*) رسم المؤلف بالاعتماد على الجدول رقم 8

هل هي هجرة مؤقتة أم دائمة؟

من خلال دراسة صفة الإقامة للأسر المهاجرة يتبين أن غالبيتهم؛ 80.33 % هم من الملاكين و الملاكين الشركاء و لا يشكل المستأجرين سوى نسبة 14.75 % بالإضافة إلى 4.92 % من الذين يسكنون مجانا؛ كما أن السكنات المنجزة عند المهاجرين بعد 1987 هي في غالبيتها ذات نوعية جيدة حيث تشكل نسبــة 72 % مقابل 44 % عند المهاجرين قبل ذلك ؛ و هذا ما يدل على أن غالبية المهاجرين في وضعية اقتصاديــة جيدة نسبيا و أنهم عازمون على الاستقرار و لا ينوون العودة إلى المناطق التي جــاءوا منهــا (جدول رقم9).

جدول رقم 9 : ظروف إقامة الأسر المهاجرة (*)

الفترات		صفة إقامة الأسر				نوعية السكنات		
		ملاكين و ملاكين شركاء	مستأجرين	مجانا	مجموع الأسر	السكنات الجيدة	باقي السكنات	مجموع السكنات
قبل 87	عدد	166	2	10	178	71	88	159
	%	93.26	1.124	5.618	100	44.654	55.346	100
بعد 87	عدد	98	18	6	122	82	31	113
	%	80.33	14.75	4.918	100	72.566	27.434	100
المجموع	عدد	264	20	16	300	153	119	272
	%	88	6.667	5.333	100	56.25	43.75	100

(*)المصدر : تحقيق ميداني للمؤلف - 2003

2.3.التداعيات الاقتصادية: فقدان القليل المتوفر

كما ذكرنا سابقا يعتمد اقتصاد المنطقة في الأساس على عنصرين: البحر و الغابة ؛ فالبحر بما يوفره من شواطئ كبيرة و جميلة و كذلك مناظر جذابة في عدة جهات جعل إقليم القل في فصل الصيف و قبل الأزمة قبلة للمصطافين الجزائريين و حتى الأجانب.

أما الغابة فكانت تنتج كميات لا بأس بها من الفلين و عدة أنواع من الخشب، كما كانت هناك محاولات لتطويرها عن طريق مشاريع انطلقت قبل الأحداث التي عرفتها البلاد بالتنسيق مع مؤسسات أجنبية و منها ألمانية، لكن بسبب المشاكل الأمنية توقفت تلك المشاريع و دخل قطاعي السياحة و الغابات في أزمة خانقة؛

ففي ميدان السياحة تراجع عدد الزوار إلى المنطقة بشكل كبير فانعكس ذلك خصوصا على التجارة؛ فالفنادق و المطاعم عطلت و حول عمالها على البطالة و كذلك الحال بالنسبة لأنواع التجارة الأخرى المرتبطة بالسياحة حيث تراجعت مداخيلها بشكل كبير جدا.

أما قطاع الغابات فدخل في أزمة لا مثيل لها؛ فبانعدام الأمن تعطلت تقريبا كل أنواع النشاطات المرتبطة بها ، كما زاد عدد الحرائق حيث سجلت مصالح الغابات منذ 1992 في مقاطعة القل وحدها 351 حريقا (مع العلم أن إقليم القل يضم مقاطعتين للغابات: مقاطعة القل و مقاطعة تمالوس). أسباب هذه الحرائق متعددة منها العرضية و منها المتعمدة؛ و المتعمدة نوعان: حرائق يقوم بها المواطنون لغرض تعرية الأراضي (défrichement) و استغلالها في الزراعة و حرائق من نوع جديد ظهرت خلال هذه الفترة و التي يقوم بها رجال الأمن لأغراض أمنية اصطلح على تسميتها بالحرائق الأمنية. (جدول رقم 10+ شكل رقم 5).

جدول رقم 10: تطورحرائق الغابات في مقاطعة القل(*)

السنة	عدد الحرائق		المساحة المتلفة	
	عدد	%	هكتار	%
1989	16	3.65	161.00	0.99
1990	33	7.53	276.00	1.69
1991	15	3.42	302.00	1.85
1992	23	5.25	61.95	0.38
1993	28	6.39	98.65	0.60
1994	53	12.10	12621	77.35
1995	26	5.94	306.50	1.88
1996	9	2.06	45.50	0.28
1997	41	9.36	248.75	1.52
1998	3	0.69	8.60	0.05
1999	52	11.87	377.50	2.31
2000	36	8.22	492.00	3.02
2001	19	4.34	47.00	0.29
2002	14	3.20	64.50	0.40
2003	22	5.02	723.00	4.43
2004	25	5.71	170.50	1.04
2005	23	5.25	312.50	1.92
المجموع	438	100	16316.95	100

(*) المصدر: ONTF -Secteur de Collo - 2006

شكل رقم 5 : تطور حرائق الغابات في مقاطعة القل (*)

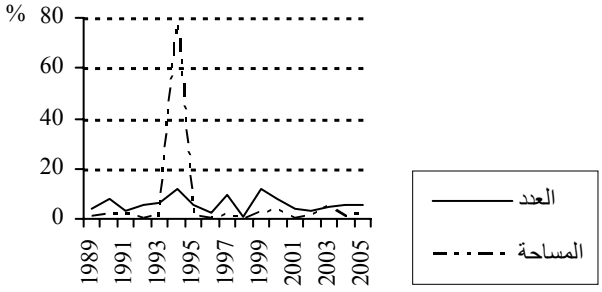

(*) رسم المؤلف بالاعتماد على الجدول رقم 10

و في كل الأحوال فإن زيادة عدد الحرائق و غياب تدخل مصالح الحماية المختصة بسبب انعدام الأمن أدى إلى إتلاف مساحات كبيرة من الغابات قدرتها المصالح المختصة بـ 15516 هكتار في مقاطعة القل وحدها التي تضم بلديات: : القل، بني زيد، الشرايع، أولاد عطية، وادي الزهور، خناق معيون، الزيتونة و قنواع و ذلك منذ 1992.

و نتيجة للحرائق و المشاكل الأمنية حول عمال القطاع البالغ عددهم حوالي 600 عامل إلى البطالة و توقف إنتاج الفلين و الخشب و من تم توقف تزويد المعامل المستهلكة لهما، كما توقف تصدير الفلين إلى الخارج.

و بطبيعة الحال فإن تأثير الحرائق لم يقتصر علي الغابة فقط بل تعداها إلى الأشجار المثمرة المختلفة و خصوصا أشجار الزيتون التي أتلفت.

و بالإضافة إلى النشاطات المتعلقة بالبحر و الغابة مست الأزمة قطاعات مختلفة من النشاطات نذكر منها: الفلاحة و المناجم و بعض المشاريع.

- **ففي قطاع الفلاحة** سجلنا تخلي بعض الفلاحين عن النشاطات الفلاحية الجبلية التي كانوا يقومون بها في بعض المناطق الخطرة كقطف الزيتون و زراعة الأرض و تربية المواشي..

- **أما قطاع المناجم** فتأثر نتيجة غلق المحاجر المتواجدة بالمنطقة لأسباب أمنية نظرا لاعتمادها في عملها على المتفجرات المستخدمة في تكسير الصخور، و خوفا من وقوعها في أيدي الجماعات المسلحة أغلقت و أحيل عمالها البالغ عددهم 84 عامل على البطالة و حرمت المنطقة من مادة أساسية تستعمل في البناء و الأشغال العمومية حيث كانت تنتج حوالي 300 طن سنويا[9] و أصبحت تجلب هذه المادة من الولايات الأخرى المجاورة و ما يترتب على ذلك من تكاليف و أعباء مالية إضافية أنهكت كاهل المواطن و أضرت بقطاع البناء و الأشغال العمومية.

- **و بخصوص المشاريع** فإن القديمة منها قد توقف بعضها مثل مشروع تطوير و تنمية استغلال الغابة، و بعضها تأخر إنجازه مثل سد بني زيد. أما مشاريع البناء و الأشغال العمومية فقد تعثر إنجازها و ما أنجز منها تم في ظروف صعبة و على عجل فانعكس ذلك سلبا على نوعيتها. أما المشاريع الجديدة في هذه الفترة فكانت في غالبيتها موجهة للاحتياجات الأمنية و ما أفرزته من آثار جانبية كبناء المساكن لبعض الفئات المتضررة إلخ...

3.3. التداعيات الاجتماعية: التعليم في مقدمة القطاعات المنكوبة

من المعلوم أن مأسي اجتماعية كبيرة مست كل المجتمع الجزائري و كل مناطق البلاد بدون استثناء خلال هذه الأزمة. لكن بالإضافة إلى تلك المآسي عرف إقليم القل مشاكل اجتماعية أخرى من نوع خاص؛ فالمهاجرين أو المهجرين تركوا مداشرهم و وسائل عملهم و كثير منهم باع أرزاقه من أملاك و مواشي و جاءوا إلى التجمعات العمرانية بحثا عن الأمن و ما ترتب عن ذلك من اضطرابات في حياتهم و صعوبات في الاندماج بالنسبة للكبار و الصغار.

أما السكان الماكثين في مناطقهم بالريف فقد عانوا كثيرا خلال هذه الفترة خصوصا في التنقلات لقضاء الحاجيات الضرورية المختلفة من مؤن و مستلزمات معيشية يومية و تعليم للأبناء و علاج للمرضى... و يحضرنا هنا مثال لمشتى من المشاتي التي بقي سكانها البالغ عددهم حوالي 700 نسمة ستة أشهر كاملة تحت الحصار دون أن يتمكن أحد من الدخول أو الخروج منها و ما نتج عن ذلك بطبيعة الحال من مآسي. و حتى خارج الحصار فإن عملية التنقل من مكان إلى مكان آخر تبقى طول الوقت محفوفة بالمخاطر نظرا لوعورة المنطقة و كثافة الغابات فيها.

فلقد مست مشكلة التنقل فئة المرضى الذين لم يتمكنوا من الذهاب للعلاج فتدهورت صحتهم و لقي البعض منهم حتفه.

كما توقف كثير من الأطفال و خصوصا البنات عن الذهاب إلى الدراسة بسبب مشاكل التنقل؛ حيث اضطرت السلطات أحيانا إلى إنشاء نظام داخلي في بعض المؤسسات التعليمية حتى يتسنى لبعض التلاميذ من الذكور الإقامة بها لتفادي التنقلات اليومية و ما ينجر عنها من مخاطر قد تدفع الكثير منهم إلى العزوف عن الدراسة أو تعريض أنفسهم للخطر. و بسبب هذه المشاكل و بعد أن كان معدل نسبة التمدرس في المستويين الابتدائي و المتوسط في الإقليم سنة 1993-94 من أعلى المعدلات في الولاية: 87.83 % مقابل 83.60 % في باقي مناطق الولاية انخفض إلى 81.00 % سنة 1998 بينما ارتفع في باقي مناطق الولاية إلى 84.58 % (الجدولين 11 و 12).

خارج الفلاحة في فئة واحدة؛ يبدو أنه من أجل الحفاظ على سرية بعض المعلومات. كما تمت بعض العمليات الإحصائية عن بعد لتعذر الوصول إلى الأماكن المعنية و قد نتج عن ذلك أخطاء و نواقص. و كل هذا يمس بصدقية هذه العملية الإحصائية ذات الأهمية البالغة.

جدول رقم11: نسبة المتمدرسين في المرحلتين الابتدائية و المتوسطة 1993-94 (*)

المناطق	في سن الدراسة (6-14 سنة)			المتمدرسين في الابتدائي و المتوسط					
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور		إنـاث		المجموع	
				عدد	%	عدد	%	عدد	%
إقليم القل	/	/	61824	31009	/	23289	/	54298	87.83
	/	/	137739	61432	/	53716	/	115148	83.60
مجموع الولاية	/	/	199563	92441	/	77005	/	169446	84.91

(*) المصدر: Idem A.N.A.T- P.A.W de skikda- Rapport n°3- Zone Collo-Tamalous

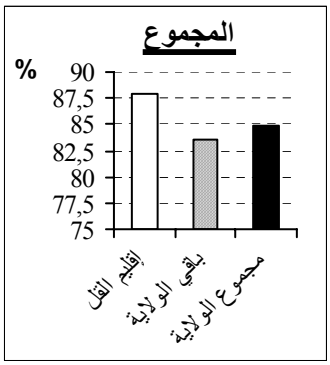

شكل رقم 6 : نسبة المتمدرسين في المرحلتين الابتدائية و المتوسطة سنة 1993-94 (*)

جدول رقم 12: نسبة المتمدرسين في المرحلتين الابتدائية و المتوسطة سنة 1998(*)

المناطق	في سن الدراسة (6 - 14)			المتمدرسين في الابتدائي و المتوسط					
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور		إنـــاث		المجموع	
				عدد	%	عدد	%	عدد	%
إقليم القل	33392	29200	62592	28017	83.90	22684	77.68	50701	81.00
باقي الولاية	66868	58507	125375	56860	85.03	49187	84.07	106047	84.58
مجموع الولاية	100260	87707	187967	84877	84.66	71871	81.94	156748	83.39

(*)المصدر: رسم
(*) المصدر: 98

شكل رقم 7 : نسبة المتمدرسين في المرحلتين الابتدائية و المتوسطة سنة 1998(*)

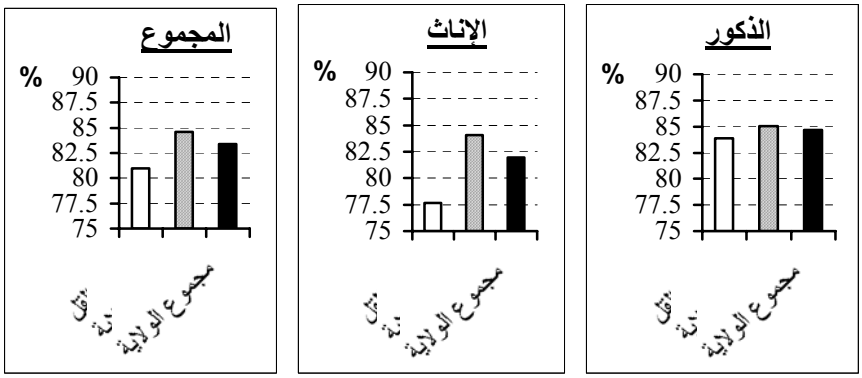

(*)المصدر: رسم المؤلف بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12

4.3. التداعيات في ميدان التهيئة و التعمير: عمران أزمة

1.4.3. زيادة نمو التجمعات العمرانية الكبيرة و البناء الفوضوي:

رغم بقاء كثير من السكان في مناطقهم إلا أن المهاجرين اختاروا في معظمهم الذهاب إلى التجمعات العمرانية الكبيرة (مقار البلديات التي ينتمون إليها)، مما أدى إلى نموها نموا كبيرا نسبيا؛ حيث نمت بين 1987 و 1998 بنسبة 3.57 % مقابل 3.16 % لتلك المتواجدة في باقي الولاية بما فيها مقر الولاية (جدول رقم 6).
و لا يفوتنا التنبيه هنا إلى أن هذا النمو العمراني تم بطريقة فوضوية و خارج الأطر التنظيمية المعمول بها في هذا الشأن.

2.4.3. تفاقم العجز في الخدمات و المرافق:

لقد ترتب عن الهجرة للتجمعات العمرانية زيادة في الاحتياجات للخدمات و المرافق في هذه التجمعات و انعكس ذلك سلبا على قدرة الاستيعاب للمرافق الموجودة من مدارس و مصحات و غيرها، كما انعكس ذلك على تطبيق المخططات العمرانية السارية المفعول حيث لم تتحقق توقعاتها و تم تخطيها في كثير من الأحيان. و زاد من تفاقم هذا العجز تحويل بعض المرافق كمراكز التكوين المهني و المصحات و غيرها إلى مراكز أمنية لدعم المجهود الأمني.

3.4.3. ظهور عمران ذو طابع أمني:

و يتمثل في بناء ثكنات و مراكز عسكرية جديدة و تحويل مرافق خدماتية إلى مراكز أمنية بعد أن هيئت لتصبح ملائمة لذلك، وكذلك تحصين المباني العمومية و تكييفها مع الواقع الأمني الجديد...

4.4.3. تأثر الدراسات الميدانية:

كان لتدهور الوضع الأمني تأثير على الدراسات الميدانية حيث عرفت كل الدراسات التي جرت في هذه الفترة دون استثناء تأخرا كبيرا، كما أن المعطيات الميدانية التي بنيت عليها لم تكن دائما مضبوطة و موثوق فيها مما أثر على مصداقية هذه الدراسات؛ فكثير من هذه الدراسات تتم مراجعتها الآن مثل المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير(PDAU) لبلديات: القل، الشرايع، كركرة و بني زيد.
و حتى الإحصاء العام للسكان و السكن RGPH المبرمج لعام 1997 لم يسلم من هذه الآثار رغم الإمكانيات الضخمة التي تخصصها عادة الدولة لمثل هذا الحدث؛ فقد تم تأجيله بعام كامل؛ حيث أنجز عام 1998 في ظروف صعبة بالنسبة للمحققين، و لقد لوحظت عدة نواقص في العملية مما أثر على بعض نتائج الإحصاء؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر تم دمج جميع الفئات الشغيلة

5.3. التداعيات البيئية: الغابات تحترق

إن معظم المشاكل البيئية التي وقعت في هذه الفترة مرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحرائق الغابات التي أدت إلى تعرية مساحات كبيرة من غطائها النباتي فتعرضت المناطق المرتفعة إلى انجرافات و انزلاقات كبيرة للتربة، خصوصا و أن المنطقة تتميز بانحدارات شديدة و أمطار غزيرة، و أثر كل هذا على التجهيزات القاعدية و خاصة الطرقات؛ حيث قطع كثير منها في نقاط عديدة، كما تعرضت المناطق المنخفضة إلى فيضانات أتلفت محاصيل زراعية كثيرة في الأماكن التي غمرتها المياه.

كما ألحقت هذه الحرائق أضرارا بصحة السكان و راحتهم خصوصا و أنها تحدث في موسم الصيف حيث ترتفع درجة حرارة الجو المرتفعة أصلا و تزيد من تلوثه بالدخان مما يؤدي إلى صعوبة في التنفس خصوصا لدى المرضى. كما أضرت كذلك هذه الحرائق بالحيوانات التي تعيش في الغابة.

و من بين الآفات البيئية التي ظهرت في هذه الفترة تكاثر بعض الحيوانات البرية المضرة بالمزروعات بشكل كبير كالخنازير و غيرها بسبب توقف صيدها و مكافحتها نتيجة سحب السلطات الأمنية لبنادق الصيد من أصحابها الذين أصبحوا عاجزين عن مواجهة هذه الحيوانات التي تتلف محاصيلهم الزراعية.

الخلاصة:

إن ظروف المنطقة الخاصة المتميزة بموقع معزول و تضاريس وعرة و غابات مهمة و كثيفة إضافة إلى تمركز سكاني كبير بالريف و وضع اقتصادي صعب يعتمد في الأساس على عنصري البحر و الغابة. إن هذه الوضعية تفاقمت خلال سنوات الأزمة و انعكس ذلك على جميع الأصعدة؛

فعلى **الصعيد الاقتصادي** تأثر الاصطياف (السياحة الشعبية) بسبب عزوف المصطافين عن القدوم إلى المنطقة و تأثرت النشاطات المرتبطة بالغابة كثيرا و كل هذا أدى إلى فقدان مناصب العمل القليلة أصلا، كما توقفت المحاجر الموجودة في المنطقة عن النشاط و أحيل عمالها على البطالة مما أدى كل ذلك إلى تدني مستوى التشغيل.

أما على **الصعيد الاجتماعي** فقد مست هذه الأزمة سكان الأرياف سواء الذين نزحوا إلى التجمعات العمرانية أو الذين بقوا في مناطقهم؛ فالنازحين فقدوا أرزاقهم و اضطربت حياتهم بسبب صعوبة الاندماج في الأوساط الجديدة، أما الباقين فعانوا من مشاكل التنقل لقضاء حاجياتهم المختلفة و انعكس هذا بالخصوص على تمدرس الأطفال حيث توقف بعضهم عن الذهاب إلى المدارس و خاصة البنات.

و من **الناحية العمرانية** نمت بعض التجمعات بطريقة عشوائية و عرفت تدني في مستوى الخدمات بسبب الزيادة الكبيرة للسكان.

و حتى **البيئة** لم تسلم من آثار هذه الأزمة بسبب حرائق الغابات الكبيرة و المتكررة و التي قضت على مساحات شاسعة لأحسن أنواع الأشجار.

إن ما حدث في إقليم القل هو نموذج لما حدث في كثير من الأقاليم الجبلية المهمشة في البلاد، و لقد فاقت تداعيات هذه الأزمة و الأحداث على المجال في بعض جوانبها ما تخلفه عادة الكوارث الطبيعية كالزلازل و البراكين و العواصف و الأعاصير؛ فإذا كانت الكوارث الطبيعية خارجة عن إرادة الإنسان و غالبا ما تأتي مفاجئة و آثارها مدمرة إلا أنها لا تستغرق إلا وقتا قصيرا و تتميز بقدرة عجيبة في تحريك المشاعر التضامنية للناس من مختلف الطبقات و حتى مختلف الأجناس و الألوان مما يساعد على تخطيها و معالجة آثارها، بينما الأحداث الأمنية التي عرفتها البلاد هي نتاج لإرادة الإنسان و لسياسات معينة تم اتباعها. كما أنها امتدت لفترة طويلة، و مست آثارها المدمرة و مآسيها كل أرجاء البلاد و لو بدرجات متفاوتة؛ حيث نالت منها المناطق الجبلية المهمشة النصيب الأكبر.

و الشيء المهم في كل هذا هو أنه رغم كل الصعوبات التي عرفها إقليم القل إلا أننا لاحظنا إصرارا كبيرا من سكان الأرياف على البقاء في مناطقهم؛ و لقد استنتجنا ذلك من دراسة معدل الهجرة الذي كان منخفضا نسبيا بالمقارنة مع مناطق أخرى في الولاية يعتقد أنها كانت أكثر أمنا.

المراجع:

[1] Marc COTE, L'Algérie ou l'espace retourné, MEDIA-PLUS Algérie,
1993, 362 pages.

[2] P. BOURDIEU & A. SAYAD, Le déracinement , la crise de
l'agriculture traditionnelle en Algérie, édition de minuit, 1964,
p: 187.

[3] P.SELTZER, Le climat de l'Algérie, Institut de Météorologie et de la
Physique de Globe de l'Algérie, Université d'Alger, 1946,
pp: 131-132.

[4] Office National des Statistiques (O.N.S), R.G.P.H-1987.

[5] Direction de la Planification et de l'Aménagement du Territoire
(D.P.A.T) de la Wilaya de Skikda, Recueil statistique-2003.

[6] مراد بخوش، إشكالية تهيئة المجالات الجبلية المعزولة، حالة إقليم القل- ماجيستير1995-
جامعة قسنطينة - صفحة 122.

[7] Agence Nationale pour l'Aménagement du territoire (A.N.A.T), Plan d'aménagement de la Wilaya de Skikda- Rapport n°1- 1991.

[8] مراد بخوش: مرجع سابق- ص: 123-125.

[9] Idem , (A.N.A.T) Plan d'aménagement de la Wilaya de Skikda-
Rapport n°1- 1991.